

قانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠٢١

بربط موازنة هيئة ميناء دمياط
للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة هيئة ميناء دمياط للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ٧٧٠١٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده سبعة مليارات وسبعمائة وواحد مليون جنيه) .

(المادة الثانية)

قررت التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ١٨٤٨٥٠٠٠ جنيه (فقط وقده مليار وثمانمائة وثمانية وأربعون مليوناً وخمسة ألف جنيه) موزعة كالتالي :

أجور بمبلغ ٣٤٩٠٠٠٠ جنيه .

باقي التكاليف والمصروفات بمبلغ ١٤٩٩٥٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قررت الإيرادات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ٣٨٧١٠٠٠ جنيه (فقط وقده ثلاثة مليارات وثمانمائة وواحد وسبعين مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر صافي ربح العام للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ٢٠٢٢٥٠٠٠ جنيه (فقط وقده ملياران واثنان وعشرون مليوناً وخمسة ألف جنيه) كله فائض حوكمة .

(المادة الخامسة)

قررت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ٣٨٣٠٠٠ جنيه (فقط وقده ثلاثة مليارات وثمانمائة وثلاثون مليون جنيه) موزعة كالتالي :

استخدامات استثمارية بمبلغ ٣٥٤٠٠٠ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢٩٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قررت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ٢٠٢٢ مليون جنيه ٣٨٣..... فقط وقدره ثلاثة مليارات وثمانمائة وثلاثون مليون جنيه) موزعة كالتالي :
 إيرادات رأسمالية متعددة بمبلغ ٨٣٠..... جنيه .
 قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٣٠..... جنيه .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات الملحة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلترم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من أول يوليو ٢٠٢١
 يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ذي القعده سنة ١٤٤٢ هـ
 (الموافق ٣٠ يونيو سنة ٢٠٢١ م) .

عبد الفتاح السيسي

卷之三